تتويجاً لخطة الشؤون المالية والإدارية التي وضعتها للارتقاء بعملها خلال ثلاث سنوات

دائرة الخدمات في «مؤسسة البترول» تحصل على شهادة الأيزو للجودة 2008 : 9001

أحمد مغربي

قال العضو المنتدب للشؤون المالية والإدارية في مؤسسة البترول الكويتية علي عامر الهاجري ان حصول دائرة الخدمات في المؤسسة على شهادة الايزو للجودة كان احد أهداف الشؤون المالية والإدارية التي وضعتها للارتقاء بعملها خلال ثلاث سنوات للمحافظة على الريادة والجودة.

وأضاف الهاجري في تصريحات عل هامش احتفال دائرة الخدمات بمؤسسة البترول الكويتية امس بحصولها على شهادة الايزو للجودة 2008 : 9001 بحضور الرئيس التنفيذي للمؤسسة بالوكالة فاروق الزنكي، ان ادارة الشؤون المالية والإدارية وضعت الخطة وقامت بالتدريب المناسب للكفاءات الكويتية ومنحتهم الثقة فكانت اولى المبادرات بتحكيم جهة خارجية للتقييم وهي شركة «بروتيفيتي» العالمية، مشيرا الى ان العملية تمت بنجاح وبنسبة 100٪ في سابقة أشاد بها رئيس الشركة المحكمة.

وأوضح ان المدة التي استغرقها العمل الفعلي للحصول على شهادة الايزو للجودة عاما واحدا وسبق ذلك مرحلة الإعداد للحصول على الشهادة، مبينا ان معايير الحصول عليها هي الكفاءة وسرعة الانجاز والتكاليف التنافسية مؤكدا ان المهم هو الحفاظ على هذه الشهادة في السنوات القادمة.

وكان الهاجري قد قال في كلمته اثناء الاحتفال ان الانجاز والإخلاص والإبداع والتميز هي صفات الشباب الكويتي اذا احسنت رعايته وتدريبه واذا أعطي الفرصة ومنح الصلاحيات فلا شك أنه سيبدع ويدفعه الى ذلك حبه وإخلاصه لوطنه، مضيفا نحتفل اليوم بقطف ثمار غرس غرسناه ورعيناه من خلال رعايته بالتدريب المناسب والتوجيه السليم ومنح الصلاحيات فقطفنا ثماره خلال فترة ليست بالقصيرة وهذا النضوج يعني التأكد على ان هناك شبابا كويتيين قادرون على تحقيق الانجاز.

وتابع ان هذا الانجاز قد تحقق بفضل تميز وإخلاص العاملين في دائرة الخدمات الذين واصلوا العمل للحصول على هذه الشهادة فلهم كل الشكر والتقدير، واهدي هذا الانجاز إلى فاروق الزنكي الرئيس التنفيذي.

وأشار الى تحقيق انجاز اخر وهو الاستحواذ على ما نسبته 5٪ من شركة (اس. كي) الكورية بسعر خصم يفوق المتعارف عليه في السوق الكورية والعالمية بالإضافة الى تمديد العلاقة الإستراتيجية مع هذه الشركة حتى عام 2024 من خلال تزويدها بالنفط الخام الكويتي.

جهود مخلصة

من جهته قال مدير دائرة الخدمات احمد الغريب ان الحصول على شهادة الايزو جاء نتيجة الجهود الكبيرة والمخلصة التي يبذلها كل العاملين بدائرة الخدمات فكانت المحصلة تطوير أداء الدائرة والارتقاء بها والحفاظ على موارد المؤسسة.

وأكد الغريب خلال كلمته في الاحتفال ان الجودة والتميز بالعمل لا يقفان عند نقطة محددة فقد تمكنت دائرة الخدمات من اجتياز جميع المواصفات التي تتطلبها هذه الشهادة من حيث الجودة والتقنية العالية والدقة في العمل علاوة على تلبية الاحتياجات والتفاعل الكامل مع جميع قطاعات المؤسسة والعملاء الخارجيين.

وشكر الغريب شركة بروتيفيتي على ثقتهم الكبيرة بمقدرات وخدمات مؤسسة البترول الكويتية واختيارهم للمؤسسة لنيل هذه الشهادة المتميزة، مشيرا الى ان هذا الإنجاز ما كان ليتم لولا الإرشادات والدعم من قيادات المؤسسة.

فاروق الزنكي وعلي عامر الهاجري يتسلمان شهادة الأيزو للجودة (محمد ماهر)

«العيوب صفر»

أشاد العضو المنتدب في شركة بروتيفيتي اندرو نورث بأداء مؤسسة البترول الكويتية. وقال ان إدارة الخدمات حصلت على شهادة الايزو 9001 بنسبة «العيوب صفر» في تقييم مستقل ما يعني نجاحها بنسبة 100٪.

ولفت نورث الى ان النجاح بهذه النسبة بين المؤسسات نادر حدوثه مشيرا الى ان شركته متخصصة في تقديم الاستشارات في مجالات مختلفة منها المساعدة في تحقيق معايير الايزو. وهنأ نورث العاملين في مؤسسة البترول الكويتية بهذا الانجاز الكبير.

وصلت إلى 904 ملايين دولار بما يعادل 10٪ من إجمالي أرباح قطاع البنوك الخليجية

«كامكو»: البنوك الكويتية تسجل أعلى نسبة نمو في أرباحها خلال النصف الأول

تقرير

قالت شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) في تقريرها عن النتائج المالية للبنوك الخليجية والكويتية خلال للنصف الأول من العام الحالي، إنه بعد أن بلغت ذروتها في عام 2007 حين سجلت الأرباح المجمعة للبنوك الخليجية نحو 20 مليار دولار مدفوعة بالنمو السريع في التسهيلات الائتمانية الذي بلغ نحو 37٪ في العام نفسه ليصل إجمالي حجم محفظة القروض إلى 467 مليار دولار، انقلبت الصورة تدريجيا خلال عامي 2008 و2009 بالرغم من نمو حجم القروض بنسبة 30٪ خلال عام 2008 لتصل إلى 609 مليارات دولار وذلك بسبب ارتفاع مخاطر الائتمان والتي نتج عنها ارتفاع في حجم المخصصات إلى 7 مليارات دولار و11 مليار دولار خلال عامي 2008 و2009 على التوالي مقارنة مع 2 مليار دولار لعام 2007.

ونتيجة لذلك بدأت مؤشرات الربحية بالتراجع حيث انخفض إجمالي أرباح البنوك الخليجية بنسبة 15,5٪ خلال عام 2008 لتصل إلى 17 مليار دولار واستمرت في الانخفاض خلال عام 2009 لتصل إلى 16 مليار دولار وذلك بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع مخاطر الائتمان وخسائر أسواق المال.

أما بالنسبة لقطاع البنوك الكويتية، فبعد أن كان خلال عام 2007 ثالث أكبر القطاعات من حيث الربحية وبإجمالي أرباح بلغ 3,6 مليارات دولار، بعد قطاع البنوك السعودية والإماراتية بأرباح مجمعة بلغت نحو 8 مليارات دولار و5,2 مليارات دولار على التوالي، فقد تراجع هذا القطاع إلى المرتبة الخامسة خلال عامي 2008 و2009، مما يعكس التأثير السلبي الذي تركته الأزمة الائتمانية على أداء القطاع وربحيته، وبذلك انخفضت نسبة مساهمة القطاع من إجمالي ربحية البنوك الخليجية إلى 7,7٪ خلال عام 2009 من 18٪ خلال عام 2007.

وبالنسبة لنتائج النصف الأول من عام 2010، أشار التقرير الى أن نسبة التراجع في الأرباح بدأت بالانحسار حيث انخفضت الأرباح المجمعة للبنوك الخليجية بنسبة 4٪ مقارنة مع نتائج النصف الأول من عام 2009 لتصل إلى 9,4 مليارات دولار، كانت حصة البنوك السعودية منها 41٪ حيث سجلت 3,83 مليارات دولار وبانخفاض بلغت نسبته 5,4٪.

أما البنوك الكويتية فاستطاعت تسجيل أعلى نسبة نمو في أرباحها خلال النصف الأول من العام الحالي حيث بلغت 16,5٪ لتصل إلى 904 ملايين دولار أو ما يعادل 10٪ من إجمالي أرباح قطاع البنوك الخليجية، كذلك سجلت البنوك القطرية نموا ايجابيا في أرباح النصف الأول في عام 2010 بلغ 10٪ لتصل أرباحها إلى 1,61 مليار دولار، أما قطاع البنوك في أبوظبي فقد حافظ على مستوى الربحية إذ بلغ إجمالي الربح نحو 1,74 مليار دولار.

وتوقع التقرير أن تشهد ربحية البنوك في عام 2010 استقرارا عند مستوى 16,5 مليار دولار لتعود وترتفع في عام 2011 إلى 19 مليار دولار.

وفي تحليل تطور القاعدة الرأسمالية للبنوك الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الخمس سنوات الماضية (2005 ـ 2009)، لفت التقرير الى أن قطاع البنوك استطاع زيادة إجمالي القاعدة الرأسمالية (رأس المال بالقيمة الاسمية وعلاوة الإصدار) بحوالي 1,51 مليار دينار بالتزامن مع النمو الاقتصادي وتوافر السيولة الذي شهدته الكويت وتزايد الطلب على التسهيلات الائتمانية لتمويل الإنفاق الاستهلاكي والاستثمارات العقارية والاستثمار في الأوراق المالية.

وتشير الأرقام الى أن قطاع البنوك استطاع أن يجمع حوالي 951 مليون دينار من علاوات الإصدار على زيادات رؤوس الأموال التي حصلت بين عامي 2005 و2009 ليرتفع بند علاوة الإصدار بأكثر من 950 مليون دينار وذلك من 387 مليون دينار في نهاية عام 2005 إلى 1,34 مليار دينار في نهاية عام 2009، في حين شهد بند رأس المال بالقيمة الاسمية ارتفاعا بنسبة 63٪ خلال الفترة نفسها حيث ارتفع من 887 مليون دينار إلى 1,44 مليار دينار.

وقد جاءت هذه الارتفاعات من خلال زيادة رؤوس الأموال عن طريق طرح أسهم جديدة للاكتتاب أو من خلال توزيع أسهم المنحة المجانية، مما عزز قاعدة حقوق المساهمين للقطاع خلال الفترة نفسها لتصل إلى أعلى مستوى لها في نهاية عام 2009 حيث بلغت 5,04 مليارات دينار مقارنة مع 3,84 مليارات دينار في عام 2005.

وقد جاء هذا الارتفاع بالرغم من الظروف الصعبة التي عانت منها بعض البنوك خلال العامين السابقين حيث انخفض حقوق مساهمي القطاع بمقدار 650 مليون دينار خلال عام 2008 ليصل إلى 4,5 مليارات دينار نهاية العام نفسه، ولكن الجهود التي بذلت من أجل إعادة رسملة بعض البنوك وتدعيم رأس مال البعض الآخر تحوطا للمخاطر الائتمانية العالية، نجحت في تدعيم القاعدة الرأسمالية وحقوق المساهمين خلال عام 2009 بحيث أصبحت صلبة ورفعت من كفاية رأسمال القطاع.

في حين لم يطرأ أي تغيير في رأس المال الإجمالي لقطاع البنوك خلال النصف الأول من عام 2010 حيث بلغت 2,78 مليار دينار، علما ان قطاع البنوك يلقى كامل الدعم من قبل المساهمين ولا يواجه أي مشكلة في زيادة رؤوس الأموال بهدف تدعيم قاعدته الرأسمالية ورفع نسب الملاءة المالية حسب توجيهات بنك الكويت المركزي وبالتالي الاستفادة مستقبلا من تمويل المشاريع التي تنوي الحكومة تنفيذها من ضمن خطة التنمية الاقتصادية.

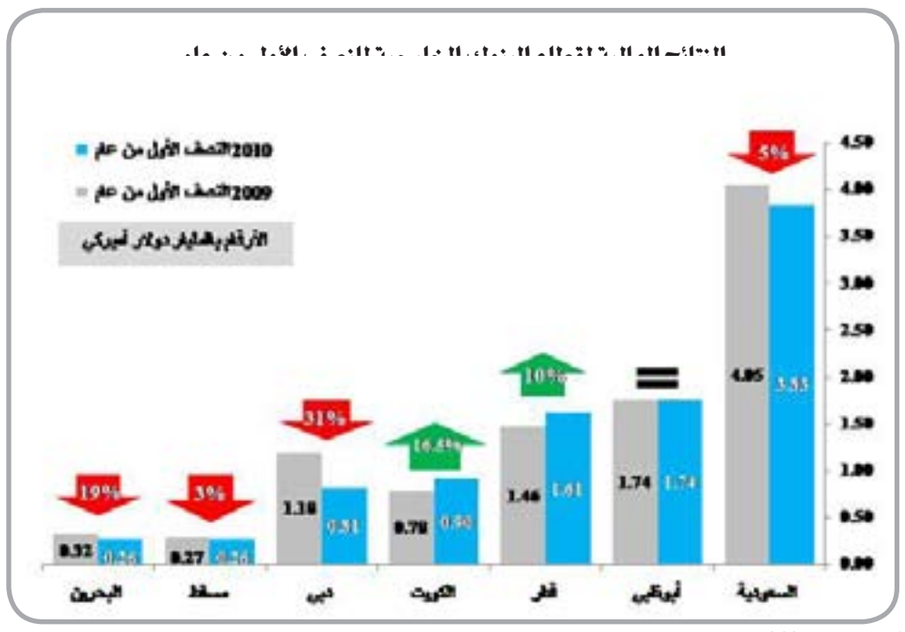

المصدر: بحوث كامكو

الذويخ: مشاركة الكويت في اجتماعات «الكومسيك» لحرصها على معالجة القضايا الاقتصادية والتجارية

أنقرة ـ كونا: أكد سفيرنا لدى تركيا عبدالله الذويخ أهمية اجتماعات الدورة الـ 26 للجنة الدائمة للتعاون التجاري والاقتصادي (كومسيك) التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي استضافتها مدينة اسطنبول التركية أمس.

وقال السفير الذويخ عميد السلك الديبلوماسي في تركيا في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) ان اجتماعات الكومسيك هذا العام تكتسب اهمية كبرى لحيوية القضايا المطروحة على جدول اعمالها ولحجم الوفود الوزارية المشاركة ومن بينها وفد وزاري من دولة الكويت برئاسة وزير المالية مصطفى الشمالي.

واضاف ان مشاركة الكويت في اجتماعات الكومسيك السنوية تاتي باعتبارها دولة عضوة في اللجنة وكذلك لحرصها على انجاح هذه الاجتماعات لما تحمله من اهمية للدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي.

واعتبر ان المشاركة الكويتية التي لم تتخلف يوما عن اجتماعات هذه اللجنة منذ تشكيلها قبل 26 عاما فاعلة وايجابية وتاتي من باب الحرص على المساهمة في معالجة القضايا التي تهم العالم الاسلامي وبخاصة الموضوعات الاقتصادية والتجارية.

17٪ من سكان الاتحاد الأوروبي يعيشون تحت خط الفقر ويواجهون «الفقر الغذائي»

«التسول» ينتشر في شوارع أوروبا

بروكسل ـ كونا: أكدت المفوضية الاوروبية امس ان نحو 17٪ من سكان دول الاتحاد الاوروبي يعيشون تحت خط الفقر وبالتالي يواجهون خطر «الفقر الغذائي» الذي يعني عدم استطاعتهم توفير وجبة غذاء واحدة كل يومين متتاليين.

وأعلنت الهيئة التنفيذية للاتحاد الاوروبي عن خطتها رصد مبلغ 500 مليون يورو من اجل توزيع المواد الغذائية لأفقر شعوب الاتحاد الاوروبي.

وقال مفوض الاتحاد الأوروبي للتنمية الزراعية داشيان كيولوس ان هذه المساعدات مؤشر آخر على أن سياسة الزراعة المشتركة ليست للمزارعين فقط بل لجميع مواطني الاتحاد الأوروبي إذ استفاد في العام الماضي نحو 13 مليون شخص من برامج وطنية مختلفة.

«أمتار العقارية» و«لورنت بيلت» الفرنسية تعلنان عن شراكة إستراتيجية للمشاريع العقارية

عمر راشد

أعلنت شركة أمتار العقارية عن شراكة إستراتيجية مع المطور العقاري الفرنسي «لورنت بيلت»، حيث ستعطي هذه الشراكة لكلا الشركتين الحق الحصري في طرح مشاريعهما في الكويت وفرنسا.

جاء هذا الإعلان خلال المؤتمر الصحافي والذي عقدته الشركتان الفرنسية والكويتية أمس، حيث طرحت مديرة المنطقة ماري بارنت بعض المشاريع التي سيتم طرحها منها مشروع جديد في منطقة سيسي الفرنسية التي تقع بين مدينة جنيف و«ديفون» الفرنسية ويبعد عن مطار جنيف بحوالي 8 كيلومترات فقط، فيما لا يبعد عن مدينة ديفون بحدود 10 كيلومترات.

وأشارت إلى أن هذا المشروع يتميز بقربه من الأسواق والمحلات التجارية، حيث يبعد بحدود 3 كم عن كارفور، لافتة إلى أن المشروع عبارة عن 4 مبان تتواجد بها 46 وحدة سكنية مختلفة المساحات، فضلا عن أنه يضم بحيرة وحدائق خاصة، ويتميز بتشطيبات على أعلى المواصفات.

وبينت إن الشركة ستقدم نظام تسهيلات خاصة بالمشروع تتمثل في الدفع لمدة تصل إلى 20 عاما بالتعاون مع البنوك الفرنسية.

وتحدث في المؤتمر مدير عام شركة أمتار العقارية علي الكاظمي قائلا: لدى الشركة حاليا العديد من المشاريع في فرنسا في مدن مختلفة ذات طابع سياحي، وتتميز تلك المشاريع في فرنسا بموقعها الممتاز.

وأضاف أن الشركتين الفرنسية والكويتية عملتا معا في مشاريع سابقة، وأثمر عملهما معا نجاحا واضحا ولافتا، مما ساعد هذا على توقيع اتفاقية الشراكة.

من جانبها، قالت مديرة مكتب شركة «أمتار العقارية» أشواق نجم ان الشركة لديها مشاريع كثيرة تقوم على تسويقها وانها من ضمن الشركات الرائدة والمميزة في السوق والتي تتعامل في تسويق مشاريع في بلدان كثيرة كالسوق العماني والاماراتي واللبناني والأردني والمصري والأوروبي وغيرها من الأسواق.

الكاظمي متحدثا في المؤتمر الصحافي (منين غوزال)

أمير مكة: جدة ستحظى بشبكة قطارات خفيفة

جدة ـ أ.ف.ب: قال أمير منطقة مكة المكرمة خالد الفيصل ان مدينة جدة المكتظة والمطلة على البحر الأحمر ستحظى بشبكة قطارات خفيفة معلقة بعواميد تصل كلفتها الى 21 مليار ريال (5,6 مليارات دولار) وذلك في تصريحات نشرت أمس.

وذكر الأمير خالد لمجلة «مكة ماغازين» ان الشبكة ستكون جزءا من نظام نقل متكامل يشمل 816 حافلة وشبكة تراموای للسياح.

ولم يشر الأمير الى اي جدول زمني للمشروع الذي سيساهم في تحسين النقل في المدينة التي تنمو بسرعة ويبلغ عدد سكانها أربعة ملايين نسمة تقريبا. كما تشكل جدة مركز النقل الأساسي الى مكة المكرمة، ويصل اليها سنويا مئات آلاف الحجاج والمعتمرين. وكانت سيول اجتاحت أجزاء من المدينة في نوفمبر الماضي، وقتلت أكثر من 120 شخصا، ما ألقى الضوء على هشاشة وضع البنى التحتية في المدينة. وأطلقت السلطات بعد ذلك سلسلة من مشاريع الطرقات والجسور والمجاري المائية. ويأتي مشروع شبكة القطارات الخفيفة ليكمل خطوات أخرى اتخذتها المملكة في مجال تعزيز شبكات الحديد خصوصا مع مشروع قطار الحرمين الذي يربط بين مكة وجدة بالمدينة المنورة. ويفترض ان تختار الحكومة بين تحالفين فرنسي وإسباني لإنشاء مشروع قطار الحرمين قبل نهاية السنة الحالية.

تسارع خطى الاستثمار في سورية

اللاذقية ـ رويترز: قال وزير المالية السوري محمد الحسين إن تركيا تعهدت بتقديم قروض لسورية قيمتها 180 مليون يورو (247 مليون دولار) لاستخدامها في مشروعات للبنية التحتية وذلك في ختام اجتماعات على مستوى عال بين الدولتين الجارتين. وتأتي هذه القروض في إطار التزامات دولية واسعة النطاق تجاه سورية منذ أن أعلنت حكومتها هذا العام أنها تحتاج استثمارات بنحو 85 مليار دولار على مدى السنوات الخمس القادمة لتطوير البلاد التي يسكنها 20 مليون مواطن. وقال الحسين لرويترز في مقابلة الاحد الماضي: «تم الاتفاق على خط ائتماني تستطيع من خلاله الحكومة السورية ان تستخدم مبلغا من المال خصصته الحكومة التركية لاقراض بعض المشاريع في سورية.. في ضوء مشاريع البنية التحتية التي ستحدد و«من خط الائتمان».

ولم يحدد الحسين المشروعات لكن الحكومة قالت إنها تحتاج تسعة مليارات دولار على الأقل لحل مشكلة نقص الكهرباء بمفردها وتلبية احتياجات الطلب المتزايد بنسبة 6٪ سنويا. وتحتاج البلاد أيضا تمويلا لإصلاح شبكات المياه المتهالكة وتوسيع شبكات الطرق وتحسين نظام الرعاية الصحية. ويبلغ عدد سكان سورية نحو ثلث مثيله في تركيا لكن ناتجها المحلي الإجمالي أقل من اثني عشر مثيله لجارتها وتشترك الدولتان في حدود تبلغ 800 كيلومتر. وقال الوزير ان المشروعات التي تمولها تركيا ستذهب لشركات تركية حسب ترتيبات من بنك اكسيمبنك المملوك للحكومة التركية.